للبيع

علي محمود خاجه
a.m.khajah@gmail.com

"للبيع أرض في الصديق، موقع مميز على مدخل المنطقة 1000م، بطن وظهر شارع رئيسي وارتداد كبير 25م، سعر البيع 1.150.000 مليون دينار".

هذا نص إعلان في الصفحة الأخيرة في واحدة من أكثر الصحف انتشاراً في الكويت بعدد الثلاثاء الموافق 14-10-2014.

طبعا أن يتكبد صاحب الإعلان مبلغا وقدره لنشر إعلان كهذا في الصفحة الأخيرة لصحيفة ذات انتشار كبير ليس من فراغ، بل لأن هناك طلباً على هذا النوع من العقارات وبهذا السعر.

الوضع ليس طبيعيا بكل تأكيد وكذلك سعر الأرض، فأن تعرض أرض فضاء في منطقة لا جمعية فيها ولا حديقة عامة ولا إطلالة بحرية على الأقل، ويكون سعر المتر المربع فيها يفوق الألف دينار كويتي، فهو بالتأكيد ضرب من الجنون، وأن يقوم أحد بشراء عقار بهذا السعر بغرض السكن فهو جنون أكبر بكل تأكيد.

ووفق هذا السعر فإن المواطن الكويتي سيحتاج إلى توفير 5000 دينار شهرياً لمدة عشر سنوات ليشتري نصف مساحة تلك الأرض في الإعلان السابق، ويحتاج إلى سنتين إضافيتين على الأقل ليبني الأرض، علما أن أسعار الأراضي في المناطق المأهولة في الكويت لا تقل عن السعر المذكور في الإعلان إلا بنسبة ضئيلة.

قد يعزو البعض جنون الأسعار هذا إلى شح الأراضي المتاحة فقط، وهذا الأمر غير صحيح بكل تأكيد، فحتى لو تم الانتهاء من جميع الطلبات الإسكانية الحالية فإن هذا لن ينهي المبالغة في الأسعار أبداً بحكم أن الكويت عبارة عن منطقة واحدة يحتاجها معظم السكان يومياً تمتد من مدينة الكويت إلى الشويخ، وهو ما يعني أنه حتى إن تم توزيع أصحاب الطلبات الإسكانية على المناطق الجديدة البعيدة فإن ذلك لن يغنيهم عن مدينة الكويت مركز الدولة؛ مما سيجعل المناطق الأقرب نسبيا للمدينة تحافظ على أسعارها الجنونية لميزة واحدة فقط هي القرب الجغرافي.

لا بد من الشروع في نظام المدن في الكويت، بحيث لا تتكدس الكويت صباح كل يوم في منطقة واحدة، فتكون كل محافظة مدينة قائمة بذاتها يستطيع الناس العيش فيها دون الحاجة إلى الابتعاد عنها يوميا بسبب العمل أو الدراسة، فتحوي بذلك كل محافظة على المناطق التجارية والوزارية والتعليمية والصحية التي تمكن قاطني المحافظة من تخليص جميع احتياجاتهم اليومية دون الخروج منها، على أن يعمم هذا النظام حتى على المناطق الجديدة والمحافظات الجديدة كذلك إن وجدت، بتلك الحالة فقط سنتمكن من الدخول في حالة المنطق السعري بعيدا عن هذه الأسعار الخيالية، وأنا إلى اليوم لم أسمع من المسؤولين أي نية لتطبيق هذا النظام، وهو ما يعني أن تصاعد الأسعار سيستمر إلى أن نصل إلى العجز في الميزانية وشح السيولة.

ما أقوله ليس عبقرية أو فكرا فذا، بل هو مجرد معالجة منطقية لأزمة واحدة ولدت أزمات كثيرة، وبالإضافة إلى سعر العقار أزمة شلل الطرق، فعدم وجود مدن جعلنا نعيش في ازدحام مستمر لأن الطرق التي توصلنا إلى "الديرة" لا تتحمل كل هذا التدفق اليومي.

لدي لي قناعة أقرب إلى اليقين عما يحدث اليوم بأن مسؤولي الدولة يريدون لهذه المعاناة أن تستمر، فعلى الرغم من تعاقب المسؤولين فإن أحدا فيهم لم يبادر بهذا الحل، وهو ما يجعلنا أمام اختيارين لا ثالث لها: إما أن يجهل المسؤولون الواقع أو أن الاستمرار في تغذية هذه الأزمة ما هو إلا سياسة عامة مخطط لها.

ضمن نطاق التغطية:

في مايو الماضي قام النجم السينمائي أورلاندو بلووم ببيع منزله في لوس أنجلس والمشيد عام 1940 بمساحة 990 مترا مربعا، ويحوي على حديقة وحوض سباحة بمبلغ يقدر بـ1.100.000 مليون دينار كويتي.

بوصلة مجلس التعاون

د. ندى سليمان المطوع
mutawa.n@gmail.com

هل سيأتي الوقت الذي يصبح فيه المواطن الخليجي محورا أساسيا لأجندة اجتماعات مسؤولي منظومة دول التعاون؟

سؤال أطرحه بعدما اطلعت على بعض النتائج لدراسات متعددة تناولت نظرة المواطن لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وما كان لافتا للنظر هو الشعور الغالب تجاه المجلس بأنه لرؤساء الدول أي دول الخليج، وأن المواطن الخليجي غير معني بأي حال من الأحوال بمجلس التعاون. فما الأسباب؟ وهل نحن بحاجة إلى فروع للأمانة العامة في دول الخليج والدول الأخرى لتطعيم الجهاز التنفيذي للمجلس بالكفاءات والرؤى الواقعية، كما هي الحال في بعض النظم الإقليمية؟ أم أننا بحاجة إلى مجالس استشارية شبابية خليجية شعبية لتلقي بهمومها على أولويات المجلس دون أن تسحب البساط من القضايا العربية والدولية؟

تاريخيا اعتمد أهل الخليج على البحر كمورد اقتصادي، ومع ظهور النفط وتطور العلاقات الخارجية تغير الاعتماد فأصبح على البر وتغير نمط الحياة أيضا، وأصبح لعوامل كثيرة أثر مباشر في حركة التنقلات بين دول الخليج منها العوامل السياسية التي تؤدي إلى الانفصال والشعور بالعزلة، ومنها أيضا السياحية التي تجذب المواطنين بعيدا عن هموم السياسة.

ولا يخفى على أحد أن الاتجاه السياسي قد ألقى بثقله على دول المجلس منذ أيامه الأولى، واستمر بأهميته بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث اتجهت بوصلة المجلس إلى التحرك الدبلوماسي الفاعل إبان الغزو العراقي لدولة الكويت، وما تبعه من المطالبة بمعرفة مصير الأسرى الكويتيين، وطالب المجلس عبر بياناته الختامية بالدعم المطلق لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على الجزر الثلاث، وعلى المياه الإقليمية والجرف القاري والإقليم الجوي والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر، ودعم مبادرة السلام التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على القمة العربية التي عقدت ببيروت عام 2002.

وفي عام 2011 واجهت دول المجلس حقبة جديدة أمام "الثورات" التي فرضت نفسها على الساحة العربية ومنطقة الخليج، فأصابت اليمن الواقع على حدود المنظومة والذي ينتظر الشراكة مع دول الخليج، وانتقلت إلى سورية والعراق، فأصبح المجلس محاطا بحدود مشتركة مع دول بأمس الحاجة إلى الدعم الإنساني والتنموي، ونظام يحمي المنطقة من إنتاج وتصدير الشبكات الإرهابية.

لذلك وبالنظر إلى ظواهر العنف المتفرقة لدى الشباب وضعف الشعور بالانتماء الخليجي وجب على الأمانة العامة أن تدير البوصلة من الشأن السياسي إلى الاجتماعي، وتوجه اهتمامات دول الخليج إلى المجتمع الخليجي، وإن تطلب الأمر فروعا للأمانة العامة فلمَ لا؟ أما فكرة المجلس الشبابي الخليجي فنحن بأمس الحاجه إليها، ولكن بشرط ألا يصبح مجلسا نخبويا بيروقراطيا بل مجلسا يضم من يمثل نبض الشارع الخليجي.

وأخيرا وليس آخرا: تبقى الأسئلة التي تدور في الأذهان كثيرة ترهقنا وتقلقنا كباحثين ومهتمين في الشأن الخليجي، والسبب بكل بساطة إيماننا وقناعتنا أن الاهتمام بالمواطن الخليجي عنصر رئيسي ومعيار أساسي لنجاح الرؤى التنموية الخليجية بالإضافة إلى حرصنا على الحفاظ على العناصر والطاقات البشرية الخليجية والاستثمار بها عبر تطويرها وصيانة كرامتها؛ لأنها أسباب رئيسية لتحقيق العيش الكريم والأمن الاجتماعي والقومي أيضا.

كلمة أخيرة:

تساقطت قطع أسمنتية مخيفة ولكنها "تجميلية" على حد تعبير مسؤولي الأشغال من جسر الغزالي، هذا الجسر يحمل يوميا الشاحنات الثقيلة من ميناء الشويخ وإليه، والحاويات القابلة للاشتعال والقاطرات التي تنقل المواشي وحاملات الأسمنت المسلح، وفي وسط ذلك كله تجد سيارات أبنائنا الطلاب والطالبات في طريقهم إلى جامعة الكويت، فأي كارثة ننتظر؟!

عن إصلاح التعليم

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

كثيراً ما نسمع من بعض المتخصصين أو المهتمين بالشأن العام أن مشكلة التعليم هي المواطن لأنه لا يشارك إيجابياً في العملية التعليمية بالرغم من أن التعليم مسؤولية مشتركة، لكنهم ينسون أنه حتى يكون للمشاركة المجتمعية في العملية التعليمية معنى فإنه لا بد من وجود بناء تنظيمي ومؤسسي سليم، وقنوات مشاركة ديمقراطية فعلية.

من العبث التحدث عن تعليم نوعي متطور باعتباره رافعة التنمية والتطور والتقدم بينما المنظومة السياسة فاسدة وغير صالحة. فساد الإدارة السياسية وعدم كفاءتها ينعكسان حتماً على المجالات الأخرى كالتعليم والاقتصاد والثقافة ويؤثران فيها سلبياً، وفاقد الشيء لا يعطيه كما يقال، فكيف يمكن، مثلاً، رسم خطط وسياسات اقتصادية أو تعليمية أو ثقافية جيدة والقيام بتنفيذها من منظومة سياسية غير صالحة تعتمد على الاجتهادات الفردية، ولا علاقة لها بالعمل المؤسسي، بل تتدخل في أدق تفاصيل العمل اليومي وتوجهه لمنافعها الشخصية ومصالحها الآنية؟

كيف نتوقع أن يكون هناك تعليم متطور في حين سياسة القبول في كليات التربية تُركز على الكم لا الكيف ويغلب عليها الاعتبارات السياسية والاجتماعية لا الأكاديمية؟!

لنأخذ، على سبيل المثال لا الحصر، موضوع المناهج الدراسية أو الشهادات "المضروبة"، ولنسأل أنفسنا: كيف يمكن وضع مناهج نوعية متطورة تدعو إلى التفكير النقدي والبحث العلمي وحرية الفكر والانفتاح على العالم بما فيه من نقاشات حيّة ووجهات نظر متباينة تبحث مشاكل العصر وتتطلع إلى المستقبل، في حين النظام السياسي متخلف فكرياً وسياسياً لا يسمح بالرأي الآخر، بل يقمع الحريات العامة، ويحتكر وسائل الإعلام ويسيطر عليها ويوجهها؟! وكيف يمكن وقف الشهادات "المضروبة" إذا كان بعض كبار صانعي السياسات العامة ومنفذيها، ومن ضمنهم بعض كبار المسؤولين في قطاع التعليم، يتسابقون للحصول عليها وهم جالسون على مقاعدهم يمارسون عملهم التنفيذي اليومي؟!

وفي السياق ذاته، كثيراً ما نسمع من بعض المتخصصين أو المهتمين بالشأن العام أن مشكلة التعليم هي المواطن لأنه لا يشارك إيجابياً في العملية التعليمية بالرغم من أن التعليم مسؤولية مشتركة، لكنهم ينسون أنه حتى يكون للمشاركة المجتمعية في العملية التعليمية معنى فإنه لا بد من وجود بناء تنظيمي ومؤسسي سليم، وقنوات مشاركة ديمقراطية فعلية، وإلا أصبحت العملية مجرد مشاركة شكلية لا قيمة لها ولا فائدة، فقد تصلح لالتقاط الصور التذكارية لكنها حتماً لا تُطوّر التعليم.

التعليم مهم للغاية في تحقيق تنمية إنسانية مستدامة، لكنه يفقد فعاليته ويصبح عبئاً على المجتمع إذا لم يكن جزءاً من منظومة متكاملة في دولة مؤسسات ديمقراطية، فالدول المتقدمة تعتمد على التعليم النوعي العالي الجودة من أجل تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها العامة التي يرسمها صانعو السياسات أو السياسيون لا التنفيذيون، إذ لا يمكن أن يكون هناك تعليم متطور في دولة مُتخلّفة سياسياً، والصرف المالي ليس دليلاً على تطور التعليم، فقد تذهب الأموال والجهود البشرية هباءً منثوراً. هل معنى هذا أنه يجب ألا نعمل شيئاً لتطوير قطاع التعليم قبل البدء بالإصلاح السياسي؟ إطلاقاً، فمن الممكن تحقيق بعض التحسينات هنا وهناك، لكن المشكلة أنها تظل تحسينات هامشية مؤقتة لا تمس الجوهر، ولأنها ترتبط بوجود بعض المسؤولين فهي مُعرّضة للإلغاء، أي التراجع عنها تماماً في أي لحظة؛ لهذا فإن الإصلاح السياسي يأتي أولاً، ثم تتبعه بعد ذلك إصلاحات في القطاعات الأخرى وفي مقدمتها التعليم.

خورخي كاستانيدا*

ناخبون حذرون في البرازيل

PROJECT SYNDICATE

إن البرازيليين على غير يقين من سلامة اختيارهم تسليم السلطة إلى سيلفا، التي تحولت إلى ظاهرة إعلامية ولكنها تظل تشكل كماً غير معلوم، والأرجح أن روسيف سوف يُعاد انتخابها، ولا يرجع هذا إلى سجلها القوي بقدر ما يرجع إلى خوف الناخبين من غير المألوف.

كانت البرازيل في دائرة الضوء العالمية هذا العام، ولم يكن ذلك للأسباب الصحيحة دوما، ففي أعقاب أعمال الشغب التي اندلعت في عام 2013 بشأن المبالغ الضخمة المنفقة على بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2014، استمرت الاحتجاجات حتى أثناء البطولة في يونيو، وكانت هناك تكهنات كئيبة- تبين في نهاية المطاف أنها لم تكن في محلها- حول أوضاع فوضوية يعيشها المشاركون في البطولة، ثم بالطبع الأداء الكارثي الذي قدمه الفريق الوطني.

وتأتي تكاليف ذلك المهرجان الكروي في وقت تعاني فيه البلاد تباطؤا اقتصاديا مستمرا، وقد استنتج العديد من المحللين أن فقاعة البرازيل قد انفجرت، وأن "دولة المستقبل" المزعومة سوف تظل عالقة في الحاضر.

ويؤثر عدم اليقين الاقتصادي أيضاً بشكل درامي في السياسة البرازيلية، حتى إن الحملة الانتخابية التي كانت ذات يوم هادئة، بل حتى يمكن التنبؤ بنتائجها، تحولت إلى حالة من الفوضى بسبب وفاة مرشح الحزب الاشتراكي البرازيلي إدواردو كامبوس في حادث سقوط طائرة في أغسطس.

وفي محله ترشحت زميلته في الحملة مارينا سيلفا، كانت سيلفا، التي خاضت الانتخابات الرئاسية قبل أربع سنوات ببرنامج أخضر ومحافظ اجتماعياً ولكنه مؤيد للديمقراطية بقوة، قد حصلت على عشرين مليون صوت، والواقع أن ارتباطاتها بالكنائس الإنجيلية الضخمة في البرازيل، وعدم رغبتها في الانفصال عن هذه الكنائس في ما يتصل بقضايا مثل الإجهاض وزواج المثليين وسياسة المخدرات، تدفع العديد من الناخبين إلى الابتعاد عنها، ولكنها رغم هذا تمكنت من التفوق بسرعة على أسيو نيفيس، مرشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي، لكي تصبح المنافس الرئيسي لديلما روسيف، الرئيسة الحالية ومرشحة حزب العمال.

ويبدو أن الاحتكام إلى جولة إعادة بين السيدتين بعد الجولة الأولى في الخامس من أكتوبر أمر لا مفر منه، حيث لم تحصل أي منهما على نسبة تقرب من 50% من الأصوات في استطلاعات الرأي.

الواقع أن روسيف تواجه رغم كفاءتها وصرامتها نوعاً من إجهاد الناخبين بعد 12 عاماً من حكم حزب العمال، والذي سيتذكره كثيرون، وربما بشكل غير عادل، بفضائح الفساد وخسارة فريق كرة القدم الوطني بسبعة أهداف مقابل هدف واحد أمام ألمانيا في بطولة كأس العالم لكرة القدم هذا العام، ولكن سجل الحكومة الاقتصادي الكئيب على مدى السنوات الأربع الماضية هو السبب وراء أكبر المشاكل التي تواجه حملة روسيف.

وفي الوقت نفسه، لن تتمكن سيلفا من الفوز بجولة الإعادة في غياب التأييد المتحمس والمقنع من جانب نيفيس والحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي، ومن حسن حظ سيلفا أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي ينتقد إدارة حزب العمال بشدة، خصوصا السياسة الخارجية التي انتهجها لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، سلف روسيف، وقد عارض الدبلوماسيون المتحالفون مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي ومسؤولون كبار سابقون بكل قوة دعم حزب العمال للأنظمة الاستبدادية في أميركا اللاتينية (لا سيما في كوبا وفنزويلا)، وإصراره العقيم على الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واحتضانه المفرط لمواقف عدم الانحياز ومعاداة الإمبريالية.

> **استنتج العديد من المحللين أن فقاعة البرازيل قد انفجرت وأن «دولة المستقبل» المزعومة سوف تظل عالقة في الحاضر**

وانتصار سيلفا من شأنه أن يبشر بتغيير في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، ولكن لعل التأثير الأكبر لانتصار سيلفا يكون ثقافيا، فعلى الرغم من أنها لن تكون أول رئيسة امرأة (كسرت روسيف الحاجز بين الجنسين قبلها) أو الأولى من أصول متواضعة (كسر لولا ذلك الحاجز أيضاً من قبلها)، فإنها ستكون أول خلاسية- أدكن بشرة من الزعماء السياسيين البرازيليين التقليديين- تتولى هذا المنصب.

وتماماً كما أشار انتخاب لولا في عام 2002 إلى بحر من التغيير في مجتمع حساس طبقيا، فإن انتخاب سيلفا من شأنه أن يزعزع أركان النظام العنصري في البلاد- بل القارة بأسرها- حيث لم يتم استئصال العنصرية بعد، ففي بلد كان يتفاخر بطبيعته غير العنصرية المفترضة، لم يظهر أي سياسي معتبر من أصل إفريقي برازيلي منذ قرن من الزمان.

ولكن على الرغم من حالة الانفعال التي أثارها ترشحها فإن سيلفا من غير المرجح أن تفوز، فمنذ تحول أميركا اللاتينية إلى الديمقراطية في ثمانينيات القرن العشرين، لم يخسر سوى اثنين من الرؤساء الشاغلين لمناصبهم الانتخابات- دانييل أورتيغا في نيكاراغوا (والذي لم يكن منتخباً حقاً في المرة الأولى) وهيبوليتو ميخيا في جمهورية الدومينيكان- في حين فاز أكثر من عشرة رؤساء شاغلين لمناصبهم بولاية ثانية، ديمقراطياً بدرجة أو أخرى.

الواقع أن الميزة التي يتمتع بها شاغل المنصب في أميركا اللاتينية تدين بالكثير للتنظيمات المتراخية التي تفشل في تقييد استخدام الحكومة لأجهزة الدولة لأغراض الحملات الانتخابية، فبفضل اتساع مجال إساءة استخدام السلطة، والأموال العامة، ووسائل الإعلام، وأغلب مؤسسات الدولة المتاحة لمصلحة الرئيس الشاغل لمنصبه، يكاد يكون من المستحيل إلحاق الهزيمة بهم في الانتخابات.

لعل الأمر في نهاية المطاف أن البرازيليين على غير يقين من سلامة اختيارهم تسليم السلطة إلى سيلفا، التي تحولت إلى ظاهرة إعلامية ولكنها تظل تشكل كماً غير معلوم، والأرجح أن روسيف سوف يُعاد انتخابها، ولا يرجع هذا إلى سجلها القوي بقدر ما يرجع إلى خوف الناخبين من غير المألوف.

وهو أمر مؤسف حقا، ذلك أن أغلب المنافسين السياسيين للحاكم القائم قد يبدو أنهم غير مؤهلين لهذا المنصب الرفيع إلى أن يثبتوا العكس بعد وصولهم إلى السلطة، ولكن البرازيليين قد يستشعرون أنهم كسروا بالفعل ما يكفي من الحواجز والمحرمات السياسية في الأعوام الأخيرة، وأن انتخاب سيلفا ربما يشكل إفراطاً في كسر الحواجز.

* وزير خارجية المكسيك الأسبق (2000-2003)، وأستاذ السياسة ودراسات أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في جامعة نيويورك.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

فريد زكريا*

بصراحة: هل في الإسلام مشكلةٌ الآن؟

تكمن المشكلة المركزية في تحليلات ماهر وهاريس في أنها تتناول واقعاً- هو التطرّف في الإسلام- وتصفه بطريقة تشير إلى أنّه متأصّل في الإسلام، ويزعم ماهر أنّ الإسلام هو «الدين الوحيد الذي يتصرّف تصرّف المافيا ويقتلك إذا ما تفوّهت بالكلمة الخطأ أو رسمت الصورة الخطأ أو ألّفت الكتاب الخطأ»، وإنّه مصيبٌ بشأن تلك الوحشية، لكنّه مخطئٌ في نسبها إلى «الإسلام».

عندما يُعلن المضيف التلفزيوني بيل ماهر في برنامجه الأسبوعي أنّ "العالم الإسلامي يملك قواسم مشتركة عديدة مع داعش"، ويزايد ضيف الحلقة الكاتب سام هاريس عليه زاعماً أنّ الإسلام هو "منبع الأفكار الفاسدة"، فإنني أدرك لماذا يستاء الناس. لقد انتهى ماهر وهاريس إلى تبسيطات ومبالغات غير دقيقة، ومع ذلك فقد كانا يتحدّثان عن أمرٍ حقيقي أيضاً.

أنا على درايةٍ بكلّ الحجج التي تتناول الإسلام بوصفه ديناً عنيفاً ورجعياً، فهو يتمتّع بقاعدة واسعة من الأتباع تصل إلى 1.6 مليار شخص، وتضمّ دولٌ مثل إندونيسيا والهند مئات الملايين من المسلمين الذين لا تنطبق عليهم هذه الأفكار الكرتونية؛ ولهذا السبب يُلام ماهر وهاريس على تعميماتهما الشمولية، لكن بصراحة، يعاني الإسلام مشكلةً اليوم، فالمناطق التي تواجه مشكلة التكيّف مع العالم الحديث هي الدول التي يَطغى فيها وجود المسلمين.

في عام 2013، سبعٌ من أهمّ عشر جماعات ارتكبت هجمات إرهابية كانت إسلامية، وسبعٌ من أهمّ عشر دولٍ وقعت فيها هجمات إرهابية ضمّت أغلبية مسلمةً، ويصنّف مركز بيو للأبحاث الدول على أساس القيود التي تفرضها الحكومات على حرية ممارسة الشعائر الدينية، ونجد أنّ الدول التي تضم أغلبية مسلمة تشكّل 19 دولةً من الدول الـ24 الأكثر تقييداً للحرية الدينية، أمّا الدول الـ21 التي فيها قوانين ضد الردّة فجميعها ذات أغلبية مسلمة.

يعاني الإسلام اليوم سرطان التطرّف، وثمة أقلّية من المسلمين تتبنّى العنف والتعصّب وتتّخذ مواقف رجعية صارمة تجاه المرأة والأقلّيات، وعلى الرغم من أنّ البعض يواجه هؤلاء المتطرّفين، فإنّ عدداً غير كافٍ يفعل ذلك، وتتّسم صرخات الاحتجاج بشيءٍ من الخجل، فكم تظاهرةً حاشدة خرجت اليوم في العالم العربي تنديداً بالدولة الإسلامية (داعش)؟

"الإسلام اليوم" عبارةٌ مهمة، وتكمن المشكلة المركزية في تحليلات ماهر وهاريس في أنها تتناول واقعاً- هو التطرّف في الإسلام- وتصفه بطريقة تشير إلى أنّه متأصّل في الإسلام، ويزعم ماهر أنّ الإسلام هو "الدين الوحيد الذي يتصرّف تصرّف المافيا ويقتلك إذا ما تفوّهت بالكلمة الخطأ أو رسمت الصورة الخطأ أو ألّفت الكتاب الخطأ"، وإنّه مصيبٌ بشأن تلك الوحشية، لكنّه مخطئٌ في نسبها إلى "الإسلام" عوض أن ينسبها إلى "بعض المسلمين".

يتفاخر هاريس بتقديمه تحليلاً دقيقاً بفضل شهادة الدكتوراه التي يحملها، تعلّمتُ في كلية الدراسات العليا أنّك لا تستطيع أبداً تفسير ظاهرةٍ متغيّرة مستخدماً قضيّةً ثابتة؛ لذا، إن كنت تزعم أنّ الإسلام بطبيعته عنيف وغير متسامح- أي "منبعُ الأفكار الفاسدة"- وبما أنّه موجود منذ 14 قرناً، فلماذا لم يسُدْ هذا السلوك طوال 14 قرناً؟

على هاريس أن يقرأ كتاب زخاري كارابيل "السلام عليكم: أربعة عشر قرناً من الصراع والتعاون بين المسلمين والمسيحيين واليهود"، فيكتشف أنّ حروباً شُنّت غير أنّ قروناً عديدة ساد فيها السلام. قاد الإسلام في بعض العصور طليعة الحداثة، لكن في فتراتٍ أخرى كحاضرنا، عانى المسلمون تقاعساً رهيباً، وكما أوضح لي كارابيل: "إذا ما استثنيت السنوات الـ70 الأخيرة تقريبا، فإن العالم الإسلامي عموماً كان أكثر تسامحاً تجاه الأقلّيات من العالم المسيحي؛ ولهذا السبب عاش أكثر من مليون يهودي في العالم العربي حتى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، نحو 200 ألفٍ منهم في العراق وحده".

إذا مرّت فترات تميّز فيها العالم الإسلامي بالانفتاح والحداثة والتسامح والسلام، فإنّ هذا يشير إلى أنّ المشكلة لا تكمن في جوهر الدين ويمكن أن تتغيّر الأمور يمكن مرّةً أخرى. لماذا إذاً يُطلق ماهر هذه التعليقات؟ أتفهّم أنّه كمفكّر عام يشعر بالحاجة إلى التحدّث عمّا يراه حقيقةً ناصعة (على الرغم من أنّ تلك "الحقيقة" مبسّطة ومبالغ فيها)، لكن حتماً ثمة مهمة أخرى تقع على عاتق مفكّر عام، وهي محاولة تغيير العالم نحوَ الأفضل.

فهل يظن حقاً أنّ تشبيه الإسلام بالمافيا سيُحدث هذا التغيير؟ يقول هاريس إنّه يريد تشجيع "المسلمين الذين لا يأخذون الإيمان على محمل الجد" على أن يصلحوا دينهم، فهل تقضي استراتيجيته لإصلاح الإسلام بإعلام 1.6 مليار مسلم، معظمهم أتقياءُ وورعون، بأنّ دينهم شرّير وعليهم التوقف عن أخذه على محمل الجدّ؟ ليست هذه هي الطريقة التي انتقلت فيها المسيحية من اعتناقها العنف والحروب الصليبية ومحاكم التفتيش وحرق الساحرات والتعصّب لقرون طويلة إلى وضعها الحديث، بل على العكس احتفى المفكّرون واللاهوتيّون بعناصر الدين التي تتّسم بالتسامح والتحرّر والحداثة وسلّطوا الضوء عليها، مقدّمين للمسيحيين الملتزمين أسباباً تجعلهم يفخرون بإيمانهم، وسوف ينجح نهج مماثل- يستند إلى الإصلاح ويرافقه الاحترام- مع الإسلام بمرور الوقت.

المخاطر كبيرة في هذا النقاش، فإمّا أن تحاول أن يتصدّر اسمك الأخبار وإمّا أن تُحدِث فرقاً، أمل أن يبدأ ماهر بتبنّي المسلك الثاني.

* واشنطن بوست

> **ثمة أقلّية من المسلمين تتبنّى العنف والتعصّب وتتّخذ مواقف رجعية صارمة تجاه المرأة والأقلّيات**

> **قاد الإسلام في بعض العصور طليعة الحداثة لكن في فترات أخرى كحاضرنا عانى المسلمون تقاعساً رهيباً**